امتحان السداسي الثاني السنة الثالثة اقتصاد نقدي ومالي مقياس النظام البنكي والمالي الجزائري

نص الامتحان:

يعد النظام البنكي والمالي في الجزائر من الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، حيث يلعب دورا حيويا في تحريك عجلة النمو وتعبئة المدخرات وتوجيه الاستثمارات. ولتحقيق فهم معمق لهذا النظام، لا بد من تحليل البيانات الكمية والنوعية المتوفرة حول مختلف جوانبه.

من أجل اختبار قدرة الطالب على تفسير البيانات واستخلاص النتائج وربطها بالمفاهيم النظرية التي تم تناولها في المقياس وبعد استخدامك الجداول والمنحنيات" صفحة2" كمصدر أساسي للمعلومات أجب على الأسئلة أسفله.

1. بالنظر إلى الجدول الذي يوضح عدد المؤسسات المالية المختلفة في الجزائر من 2010 إلى 2025، صف تطور هيكل النظام البنكي والمالي خلال هذه الفترة. ما هي الاتجاهات الرئيسية التي تلاحظها؟ ما هي العوامل التي قد تكون ساهمت في هذه التغييرات؟.....6نقاط
2. بناء على الجدول الذي يوضح تطور الكتلة النقدية M1 و M2 ومعدل التضخم من 2015 إلى 2023، قم بتحليل العلاقة بين نمو الكتلة النقدية ومعدل التضخم في الجزائر خلال هذه الفترة. هل تتوافق هذه العلاقة مع النظرية الاقتصادية؟ ما هي الإجراءات التي يمكن أن يتخذها بنك الجزائر للسيطرة على التضخم في ضوء هذه البيانات؟.....6نقاط
3. باستخدام الجدول الذي يعرض القروض الممنوحة للقطاعين العام والخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 2018 إلى 2022، قارن بين تطور الإقراض للقطاعين. ما هي الدلالات الاقتصادية لاتجاهات الإقراض هذه؟ ما هو الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في تمويل كل من القطاع العام والخاص؟ 6نقاط

الشكل العام ا أسلوب..... 2نقاط

الجدول 1:

المؤسسات المالية	البنوك التجارية الخاصة	البنوك التجارية العامة	بنك الجزائر	السنة
9	14	6	1	**2010**
9	15	6	1	**2015**
9	16	6	1	**2020**
9	18	6	1	**2025**

الجدول 2:

معدل التضخم(%)	الكتلة النقدية M2 مليار دج	الكتلة النقدية M1 مليار دج	السنة
4.8	8000	4500	**2015**
5.6	9500	5200	**2017**
2.0	11000	5800	**2019**
7.2	12500	6500	**2021**
9.4	14000	7200	**2023**

الجدول 3:

القروض للقطاع الخاص % من الناتج المحلي الإجمالي	القروض للقطاع العام % من الناتج المحلي الإجمالي	السنة
25	15	**2018**
27	16	**2019**
29	17	**2020**
31	18	**2021**
33	19	**2022**

الاجابة النموذجية

1. بالنظر إلى الجدول الذي يوضح عدد المؤسسات المالية المختلفة في الجزائر من 2010 إلى 2025، صف تطور هيكل النظام البنكي والمالي خلال هذه الفترة. ما هي الاتجاهات الرئيسية التي تلاحظها؟ ما هي العوامل التي قد تكون ساهمت في هذه التغييرات؟

،يظهر الجدول تطورا ملحوظا في هيكل النظام البنكي والمالي الجزائري بين عامي 2010 و 2025. الاتجاه الرئيسي هو الزيادة المستمرة في عدد البنوك التجارية الخاصة ، بينما ظلت البنوك التجارية العامة والمؤسسات المالية مستقرا نسبيا.

- البنوك التجارية الخاصة: شهدت نموا من 14 بنكا في عام 2010 إلى 18 بنكا في عام 2025. يشير هذا إلى توجه نحو تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط المصرفي، وهو ما قد يكون ناتجا عن الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى تحويل الاقتصاد نحو آليات السوق.[1]
- الاستقرار النسبي: بقاء عدد البنوك التجارية العامة والمؤسسات المالية ثابتا قد يشير إلى استراتيجية حكومية للحفاظ على دور قوي للقطاع العام في بعض جوانب النظام المالي، أو أن التراخيص الجديدة تركز بشكل أساسي على البنوك الخاصة.

2. بناء على الجدول الذي يوضح تطور الكتلة النقدية (M1 و M2) ومعدل التضخم من 2015 إلى 2023، قم بتحليل العلاقة بين نمو الكتلة النقدية ومعدل التضخم في الجزائر خلال هذه الفترة. هل تتوافق هذه العلاقة مع النظرية الاقتصادية؟ ما هي الإجراءات التي يمكن أن يتخذها بنك الجزائر للسيطرة على التضخم في ضوء هذه البيانات؟

،يظهر الجدول اتجاها عاما نحو زيادة كل من الكتلة النقدية بمفهوميها الواسع (M2) والضيق (M1) ومعدل التضخم في الجزائر بين عامي 2015 و 2023.

- النمو المتزايد: ارتفعت الكتلة النقدية M1 من 4500 مليار دج في 2015 إلى 7200 مليار دج في 2023، بينما زادت M2 من 8000 مليار دج إلى 14000 مليار دج خلال نفس الفترة. بالتوازي، ارتفع معدل التضخم من 4.8% في 2015 إلى 9.4% في 2023 .
- التوافق مع النظرية الاقتصادية: تتوافق هذه البيانات بشكل عام مع النظرية الاقتصادية التي تشير إلى وجود علاقة طردية بين نمو الكتلة النقدية ومعدلات التضخم. عندما يزداد المعروض النقدي بوتيرة أسرع من نمو الناتج الاقتصادي، يميل ذلك إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي الضغط على الأسعار للارتفاع.[1] ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن عوامل أخرى غير نمو الكتلة النقدية يمكن أن تؤثر على التضخم، مثل تكاليف الإنتاج، وأسعار الصرف، والعوامل الخارجية .
- إجراءات بنك الجزائر: في ضوء هذه البيانات، يمكن لبنك الجزائر اتخاذ عدة إجراءات للسيطرة على التضخم :
  - رفع أسعار الفائدة الرئيسية: يؤدي رفع أسعار الفائدة إلى زيادة تكلفة الاقتراض وتقليل الحافز للإنفاق والاستثمار، مما يساهم في خفض الطلب الكلي والحد من التضخم .
  - عمليات السوق المفتوحة: يمكن للبنك المركزي بيع السندات الحكومية لامتصاص السيولة الزائدة من النظام المصرفي، مما يقلل من حجم الكتلة النقدية المتاحة.[5]
  - زيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي: يمكن إلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة أعلى من ودائعها كاحتياطي لدى البنك المركزي، مما يقلل من قدرتها على منح القروض وبالتالي يحد من نمو الكتلة النقدية.[5]
  - إدارة توقعات التضخم: يمكن لبنك الجزائر التواصل بشكل فعال مع الجمهور حول التزامه بمكافحة التضخم وتوضيح الإجراءات التي يتخذها لتحقيق ذلك، مما يساعد في تثبيت توقعات التضخم .

3. باستخدام الجدول الذي يعرض القروض الممنوحة للقطاعين العام والخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 2018 إلى 2022، قارن بين تطور الإقراض للقطاعين. ما هي الدلالات الاقتصادية لاتجاهات الإقراض هذه؟ ما هو الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في تمويل كل من القطاع العام والخاص؟

،يظهر الجدول اتجاها تصاعديا في نسبة القروض الممنوحة لكل من القطاعين العام والخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2018 و 2022.

- تطور الإقراض: زادت نسبة القروض للقطاع العام من 15% في 2018 إلى 19% في 2022، بينما ارتفعت نسبة القروض للقطاع الخاص من 25% إلى 33% خلال نفس الفترة. يشير هذا إلى زيادة اعتماد كلا القطاعين على التمويل المصرفي.[1]
- الدلالات الاقتصادية:
  - القطاع العام: الزيادة في الإقراض للقطاع العام قد تعكس ارتفاع الإنفاق الحكومي أو تمويل مشاريع التنمية من خلال القروض المصرفية . قد يشير أيضا إلى لجوء الحكومة إلى الاقتراض من البنوك المحلية لتمويل العجز في الميزانية .
  - القطاع الخاص: النمو في الإقراض للقطاع الخاص يدل على زيادة النشاط الاقتصادي والاستثماري من قبل الشركات والأفراد، مما يعكس ربما تحسن مناخ الأعمال أو زيادة الثقة في الاقتصاد.[1]
- دور القطاع المصرفي: يلعب ا لقطاع المصرفي دورا حيويا في تمويل كل من القطاعين العام والخاص في الجزائر.[1] فهو يوفر التمويل اللازم للحكومة لتنفيذ سياساتها ومشاريعها، كما يدعم الشركات والأفراد في تحقيق أهدافهم الاستثمارية والاستهلاكية. ومع ذلك، يجب أن يكون هذا التمويل مستدلما ولا يؤدي إلى مخاطر على الاستقرار المالي .

التمرين 1: قام بنك السلام بتوقيع عقد مضاربة مع أحد المستثمرين، حيث ساهم البنك بمبلغ 50 مليون دينار جزائري كممول (ربّ المال)، وتكفّل المستثمر (المضارب) بتنفيذ مشروع زراعي.بعد 12 شهرًا، حقق المشروع أرباحًا صافية قدرها 20 مليون دينار، ووفقًا للعقد، فإن نسبة تقاسم الأرباح هي :70 % للمضارب،30% للبنك.

المطلوب:

1. **احسب نصيب كل طرف من الأرباح؟ ما هو المبلغ الإجمالي العائد لكل طرف ؟**
2. **افترض أن المشروع خسر 10 ملايين دينار بدلاً من تحقيق ربح، فكيف توزع الخسارة؟ ومن يتحمّلها؟ ولماذا ؟**
3. **اذا تاكد مصرف السلام من ان سبب الخسارة هو وقوع خطأ من قبل المستثمر ،ما هو الاجراء المتبع في هذه الحالة ولماذا ؟**
4. **ناقش مدى واقعية تطبيق هذا النوع من العقود في الجزائر، في ظل غياب اطار تنظيمي ينظّم عقد المضاربة؟**
5. **اقترح آلية حسابية/مالية تسمح للبنك بتقليل مخاطر الخسارة دون مخالفة أحكام المضاربة الشرعية؟**

الحل:

المعطيات :

- ✓ **رأس المال: 50 مليون دج (من البنك أي رب المال)**
- ✓ **الربح الصافي: 20 مليون دج**
- ✓ **نسبة الربح: 70% للمضارب، 30% للبنك**

1 .حساب نصيب كل طرف من الأرباح .والمبلغ الإجمالي العائد لكل طرف:

1 . 1حساب نصيب كل طرف من الأرباح

المضارب 70% :من 20 مليون = 0.70 × 20,000,000 = 14,000,000 دج

البنك (رب المال) : 30%من 20 مليون = 0.30 × 20,000,000 = 6,000,000 دج

1- 2المبلغ الإجمالي العائد لكل طرف:

البنك: رأس المال (50 مليون) + نصيبه من الربح (6 مليون) = 56 مليون دج

المضارب: يحصل فقط على نصيبه من الأرباح = 14 مليون دج

2 . في حالة خسارة 10 ملايين دج:

القاعدة الشرعية: الخسارة يتحملها رب المال وحده، إلا إذا كانت ناتجة عن تعدي أو تقصير من المضارب.

البنك يتحمل الخسارة كاملة: رأس المال الجديد بعد الخسارة = 50 مليون – 10 مليون = 40 مليون دج

المضارب لا يحصل على شيء (ولا يتحمل خسارة مادية)، لكنه خسر جهده فقط.

3.:اذا تاكد مصرف السلام من ان سبب الخسارة هو وقوع خطأ من قبل المستثمر

: تحميل المستثمر كامل الخسارة الناتجة عن الخطأ، لأنه أصبح ضامنًا

وفقًا للقاعدة الفقهية: المتعدِّي أو المقصِّر ضامن"

4 .مدى واقعية تطبيق العقد في الجزائر: التحديات:

- ✓ **غياب قانون خاص بالمضاربة.**
- ✓ **غموض الإطار المحاسبي في حالة الخسارة.**
- ✓ **صعوبة إقناع العملاء بعدم ضمان رأس المال.**
- ✓ **ضعف الثقافة المالية الإسلامية لدى المستثمرين والبنوك.**

5 .آلية لتقليل مخاطر البنك دون مخالفة الشريعة:

- ✓ اختيار دقيق للمضارب (الخبرة، الأمانة)
- ✓ تحديد نوع المشروع ومجاله بوضوح
- ✓ الرقابة الدورية على النشاط
- ✓ تقسيم المضاربة إلى مراحل (تمويل تدريجي)
- ✓ الاستعانة بعقود موازية مثل: الوكالة بالاستثمار المشروط، أو المشاركة بدلًا من المضاربة

السؤال 2: اجب عن الاسئلة التالية:

- ✓ اشرح قاعدة "الغُنم بالغُرم" وقاعدة "الخَراج بالضمان"، وبيّن كيف تُطبّقان في العقود المصرفية الإسلامية ؟

قاعدة الغُنم بالغُرم: معناها : "من يتحمل الغُرم (الخسارة أو الضمان) يَستحق الغُنم (الربح أو العائد)" أي أن من يتحمل الخسارة أو التبعة له الحق في الحصول على الربح.

تطبيقها: في المضاربة، يتحمل صاحب المال (رب المال) الخسارة، ويأخذ المضارب نسبة من الربح فقط إذا تحقق، فلا يجوز أن يضمن المضارب رأس المال؛ لأن الغُنم لا يكون إلا لمن يَغرم.

وقاعدة "الخَراج بالضمان"، معناها: " أي: من يضمن الشيء، ويكون مسؤولًا عنه، له الحق في الانتفاع به وخراجه (أي ريعه أو منفعته).مثل الوديعة الجارية في البنوك:

إذا كانت وديعة أمانة فقط (غير مضمونة): البنك لا يحق له أن ينتفع بها.

إذا تحوّلت لقرض البنك يتحمل الضمان، فيجوز له الانتفاع بها (تحقيق ربح)

- ✓ اشرح باختصار مفهوم احتياطي مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية، مبينًا الفرق بينه وبين و احتياطي معادلة الأرباح؟
  - احتياطي مخاطر الاستثمار:(Investment Risk Reserve - IRR)

وهو مبلغ يُقتطع من حصة المودعين (أصحاب حسابات الاستثمار)، وليس من أرباح البنك يُستخدم لتغطية الخسائر المستقبلية المحتملة الناتجة عن خسائر في الاستثمارات التي تُدار وفق صيغة المضاربة.

جامعة تيسمسيلت كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية السنة الثالثة اقتصاد نقدي ومالي

الاجابة النموذجية لامتحان مقياس المصرفية الاسلامية السنة الجامعية 2024-2025

هدفه: حماية المودعين من تقلبات النتائج الاستثمارية دون الإخلال بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة. وُينشأ بموافقة العملاء ويُفصح عنه بشفافية

- **احتياطي معادلة الأرباح:(Profit Equalization Reserve - PER)**

هو مبلغ يُقتطع من إجمالي أرباح الاستثمار قبل توزيعها بين البنك والمودعين

يُستخدم لتحسين توزيعات الأرباح مستقبلًا، خاصة عندما تنخفض الأرباح الفعلية، للحفاظ على جاذبية البنك التنافسيةو هدفه: تسوية الأرباح بين الفترات وتوفير استقرار نسبي للعوائد.

✓ **حدد في جدول الفروقات الاساسية بين الصيرفة الاسلامية والصيرفة التقليدية ؟**

اوجه المقارنة	المصرفية التقليدية	المصرفية الاسلامية
طبيعة الدور	دور الوساطة المالية التقليدية	دور الوساطة المالية والتجارية والاستثمارية .
مصادر التمويل الخارجي	الودائع بدرجة اساسية ،والقروض من سوق ما بين البنوك و البنك المركزي.	الودائع الجارية على اساس القرض الحسن او عقد الوديعة ، جسابات الاستثمار المطلقة و المقيدة
الربح	مصدره الرئيسي: الفرق بين اسعار الفائدة المدينة والدائنة ،ومصدر ثانوي :عمولات وعوائد الخدمات المصرفية المقدمة	مصدره الرئيسي: عوائد التمويلات والاستثمارات ،ومصدر ثانوي :عمولات وعوائد الخدمات المصرفية المقدمة
الرقابة	يخضع لرقابة الجمعية العامة للبنك، رقابة البنك المركزي.	بالإضافة الى ما سبق خاضعة لهيئة رقابة شرعية داخل البنك

الحياة العمومية لمختلف عمليات وأعمال البنوك

الجواب الأول:

1) الاعتماد بالتوقيع: هو نوع من القروض غير المباشرة التي يمنحها البنك وهو التزام بالدفع لا يقدم بواسطته أموال نقدية مباشرة للزبون بل يقدم له وعدا أمام الطرف الثالث (المستفيد) الخدمات مقابل التزام الزبون بالسداد عند الاستحقاق.

2- التسهيلات على الديون المشكوك: تمنح عندما تصادق الإدارة على الوثائق الخاصة التي تسجل انتهاء الأجل وتبقى على البنك لمنح هذه القروض للزبون نحوه أسباب تأخره عن الاستفادة من القرض.

3) الحساب الجاري: هو الحساب الذي يغلق عند انتهاء العملية التي فتح لأجلها بطلب أحد الطرفين، توقف صاحب الحساب عن التعامل مع البنك لأسباب اقتصادية أو لأسباب أخرى، أو بإجراء عقابي من طرف البنك وكذلك في حالة إفلاس البنك وسحب الاعتماد للبنك.

4- الوساطة المالية: هي عملية جذب موارد مالية من أحد الوحدات الاقتصادية بغرض إقراضها لوحدات اقتصادية أخرى وبالتالي تسهل عملية الوساطة.

الجواب الثاني:

المقارنة بين الائتمان الجاري المالي والائتمان التشغيلي:

أوجه التشابه: كلاهما عقد مابين المستفيد (الموجه) والبنك، كلاهما يدفعان أقساط الفوائد

أوجه الاختلاف:

الائتمان الجاري المالي	الائتمان التشغيلي
تحويل كل الحقوق والالتزامات والمنافع والمخاطر المرتبطة بالأصل إلى المشتري والمحافظة على الأصل في المشتري.	تكلفة أقل من التشغيلي
تكلفة أثقل من التشغيلي	

المقارنة بين السحب على المكشوف وتسهيلات الصندوق:

أوجه التشابه: كلاهما قرض، كلاهما يحصل من خلاله البنك على عمولات فائدة.

أوجه الاختلاف:

السحب على المكشوف	تسهيلات الصندوق
يمول النقص في الخزينة لتاريخ استحقاق لنهاية السنة	يمول العجز في الخزينة المؤسسة في فترات معينة لنهاية الشهر لدورة رأس المال العامل، تستحق فوائده
مدته من 12 يوم إلى سنة	تسهيل لا يتعدى 12 يوم أو شهر

الجواب الثالث:

- قناة التمويل المعتمدة في الحصول على قرض الصفقة: هو التمويل غير المباشر لأن البنك هنا هو الوسيط بين صاحب الحاجة (صاحب الصفقة) وصاحب الفائض

- المبلغ الإجمالي الذي يجب سداده للبنك في نهاية السنة

- مبلغ الفائدة: 6.000.000.000 × 6 ÷ 100 = 360.000.000 دج

مبلغ العمولة: 6.000.000.000 × 0,01 ÷ 100 = 600.000 دج

المبلغ الكلي: رأس المال + مبلغ الفائدة + مبلغ العمولة.

= 6.000.000.000 + 360.000.000 + 600.000 = 6.360.600.000 دج

- مدة صلاحية الشيك = 06 أشهر من تاريخ الإصدار إذا كان محررا داخل الجزائر و 08 أشهر إذا كان محرر خارج الجزائر.

- كيف يتم نقل ملكيته: يتم نقل ملكيته على أساس عملية تسمى التظهير.

تسمية هذا النوع من التمويل
تقنيات تمويل التجارة الخارجية
الشكل الذي يتخذه الاعتماد المستندي
كيف يتم
الاتفاق التجاري، اتفاق المستورد مع المصدر على الصفقة الدولية ويدرج طريقة الدفع عن طريق الاعتماد المستندي
طلب فتح الاعتماد من طرف المستورد لصالح المصدر مع تحديد نوعه وقيمته، تفاصيل البضاعة السندات المطلوبة ... الخ
فتح الاعتماد المستندي من طرف بنك الآمر ويرسله إلى بنك المصدر
- إبلاغ الاعتماد للمصدر من طرف بنك المبلغ إلى المصدر (المرتبة احترام الشروط)
يشحن البضاعة من طرف المصدر إلى المستورد حسب الشروط المتفق عليها
تقديم المستندات للبنك من طرف المصدر إلى بنكه للتحقق من مطابقتها للاعتماد
فحص المستندات من طرف البنك المبلغ (الموكل) ويرسلها إلى بنك الآمر إذا كانت مطابقة
- دفع المبلغ بعد التحقق إلى المصدر بنكه
- تسليم المستندات إلى المستورد من طرف فاتح الاعتماد ليتمكن من استلام البضاعة
الصورة المعتمدة للدراسة المالية في حالة البيئة المؤكدة:
1- طريقة فترة استرداد رأس المال: تحسب المدة التي يستغرقها المشروع من أجل استرجاع قيمته أو تغطية تكلفته الأولية بواسطة الأرباح، الإيرادات الصافية، وتراكمها، المشروع الذي يتم خلاله استرجاع تكلفة الاستثمار أقل فترة مقارنة بالمشاريع الأخرى
2) طريقة معدل العائد المتوسط AMR: تقيس ربحية متوسط الأرباح أو الإيرادات الصافية إلى تكلفة الاستثمار الأصلية كنسبة مئوية وذلك بعد حساب متوسط للإيرادات السنوية مقسمة على مجموع الإيرادات السنوية الصافية عبر سنوات عمر المشروع ويتم اختيار أحسن مشروع يحقق أعلى معدل للعائد المتوسط.
- طريقة معدل العائد الداخلي TRI: وهي طريقة حديثة وتساوي مجموع القيمة الحالية للتدفقات النقدية الصافية خلال سنوات عمر المشروع والتكلفة الأولية للاستثمار.

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	التاريخ: 2025/05/08

إمتحان السداسي السادس مقياس: جباية المؤسسة. الثالثة اقتصاد نقدي ومالي. المدة: ساعة ونصف

الإسم: ...../..... اللقب: ...../..... .... العلامة: ...../.....

عناصر الإجابة النموذجية

الجزء النظري(08ن):

11الاجابة:

① أصناف المداخيل الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي (IRG):

- أرباح صناعية وتجارية.
- أرباح المهن غير التجارية.
- الأرباح الفلاحية.
- الإيرادات المحققة من أي رأس المالية المنقولة وغير المنقولة.
- عائدات رؤوس الأموال المنقولة.
- المرتبات والأجور والمعاشات.
- مداخيل الفئة الناتجة عن التنازل عن العقارات المبنية وغير المبنية، والتنازل عن الأسهم والحصص.

② أ) تعريف الرسم على النشاط المهني (TAP):

- عبارة عن ضريبة مباشرة يتم دفعها مباشرة من طرف المكلف (الشخص الطبيعي أو المؤسسة) إلى إدارة الضرائب.
- عبارة عن ضريبة محلية يتم تحصيل فائدة منها الجماعات المحلية بنسب محددة (البلدية، الولاية، الصندوق المشترك...).
- يحتسب ويدفع بغض النظر عما تحققه المؤسسة (ربح أو خسارة...).

ب) أهم الفروقات بين (TVA) و (TAP):

- الرسم على النشاط المهني ضريبة مباشرة يتحملها المكلف بها فعليا وهو طبيعة الضريبة.
- الرسم على النشاط المهني يتغير حسب نشاط المؤسسة (TVA) لا تتغير كذلك.
- الرسم على النشاط المهني غير قابل للاسترجاع بينما الرسم على القيمة المضافة قابل للاسترجاع.

الجزء التطبيقي(12ن):

اجابة التمرين: (6ن)

1- ① النظام الضريبي الذي خضع له الحلاق بالضريبة "محمد" هو نظام الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU)

② استنتاج رقم الاعمال التقديري:

رقم الاعمال التقديري الذي يمكن التصريح به لادارة الضرائب قبل 30/06/2021 هو: 120.000 دج - (أي 80.000 + 40.000) × 6/12

③ حساب الضريبة الجزافية الوحيدة:

بالنسبة لنشاط بيع مواد البناء: IFU = 80.000 × 1/2 = 40.000 دج

بالنسبة لنشاط بيع البضائع: IFU = 400.000 × 1/2 = 48.000 دج

بالنسبة لنشاطات خليط (مواد البناء + بضائع): IFU = 40.000 + 48.000 = 88.000 دج

④ تسديد الضريبة (دفعات الاقساط):

القسط الاول: 88.000 دج × 1/5 = 44.000 دج (يدفع قبل 30 افريل).

القسط الثاني: 88.000 × 1/4 = 22.000 دج (يدفع بين 1 جويلية و 31 اوت).

القسط الثالث: 88.000 × 1/4 = 22.000 دج (يدفع بين 1 اكتوبر و 31 ديسمبر).

دراسة حالة: (6ن)

① النتيجة المحاسبية = مجموع الايرادات - مجموع الاعباء

= [5.458.492 + 216.725,25 + 24.991.198 + 6.545 + 747.958 + 3.534.190 + 1.109.797 + 10.638.257] - [366.160,66 + 2.078.700 + 81.480 + 1.250.323,36]

= 1.250.323,36 دج

② تحديد الاعباء المرفوضة:

- الهدايا السياحية (3.200.000 دج): القسط المرفوض هو 3.200.000 ÷ 5 = 640.000 دج.

- الجزء المرفوض هو: 640.000 - 600.000 = 40.000 دج

- الغرامات الجبائية (2.590 دج): اعباء مرفوضة (ضريبة وغرامات جبائية)

أدناه كل أعباء مرتبطة ← 2.590 دج ③

- مصاريف المتعلقات كل أعباء مرتبطة لا يمكن تعلقها بالسنة (ب)

وبالتالي: 8.688 دج ③ مرفوضة

- مبلغ (IBS) الواجبة الدفع أعباء مرفوضة: 320.000 دج ④

- التنقلات الأربعة (50 فئة ب 1200 دج/الواحد) حيث مذكرة مرفوضة

و هو: 1.100 - 1.000 = 50 ف × 200 = 10.000 دج ⑤

ومنه يحتوي الأعباء غير مرفوضة هو:

10.000 + 320.000 + 8.688 + 2.590 + 40.000

= 381.278 دج

⑤ تحديد الاهتلاكات المحاسبية (الفيزيائية):

- فاتورة الحاسوب لإعادة المبلغ للزبون) تعتبر = 200.000 دج

- أقساط الزبون المؤسسة تشتري الأرباح مسموح = 200.000 دج

وبالتالي يحتوي الاهتلاكات المحاسبية:

200.000 + 250.000 = 450.000 دج

⑥ تحديد مقدار الاهتلاكات السابقة:

يلاحظ أن حسابات السنة (ن-2) تم تخفيضها كليا خلال السنة (ن-1)، بالتالي لا توجد مقدار الاهتلاكات السابقة.

وعليه يكون الربح الجبائي كما يلي:

(النتيجة الجبائية) = 1.250.323,6 + 381.278 - 450.000

= 1.181.601,6 دج

* حساب الضريبة على أرباح الشركات (IBS):

الربح الجبائي × معدل الخضوع أي:

1.181.601,6 × 26% = 307.216,41 دج

* تطبيق معدل 26% لأن المؤسسة ذات نشاط خدماتي.

أستاذ